

الأمناء تنشر دراسة فيها مقترحات وحلول لمعالجة القطاع السمكي في الجنوب (١٧)

كيف يحق للهيئة العامة للصيد البحري الصيد في البحار الجنوبية؟

الأمناء قسم التقارير:

تنفيذ التشريعات والنظم والقرارات المتعلقة بإدارة الأنشطة السمكية والتأكد من انصياع كافة المشتغلين بالأنشطة السمكية لتلك التشريعات والنظم وعدم مخالفتها.

القيام بأعمال الصيد البحري وتنظيم حركة الاصطياد وحصر الأسطول السمكي التابع للدولة أو لغيرها من سفن وقوارب الصيد التجاري والصناعي المرخص بها وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وتصنيفها وفقاً للتصنيفات المعمدة من قبل وزارة الثروة السمكية وإدخالها في قاعدة البيانات والمعلومات.

تنفيذ استراتيجية الرقابة والمتابعة والتفتيش الصارم والالتزام بمقتضياتها فيما يتعلق بتحديد المخاطر وتنفيذ عمليات التفتيش الدوري والمفاجئ وتقصى المخالفات وتقديم التقارير وتوثيق النتائج.

التفتيش الدوري لغرض تطبيق الاشتراطات الفنية ومعايير الجودة على كافة الأنشطة السمكية.

الإشراف والرقابة على مواصفات معدات وسفن وقوارب ووسائل وطرق الاصطياد ووسائل نقل منتجات الأحياء المائية والبحرية المستخدمة محلياً أو المستوردة من الخارج وعلى المنشآت السمكية والتأكد من مطابقتها للشروط والمواصفات المعتمدة من قبل الوزارة.

القيام بمهام الإحصاء السمكي طبقاً لأحدث النظم الإحصائية المتبعة. الحفاظ على كافة الأصول والمنشآت والمكونات والممتلكات التابعة للقطاع السمكي والتي آلت ملكيتها إلى الهيئة وتوثيقها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وعدم التفريط فيها وصيانتها بشكل دوري ودائم ورفع مستوى جاهزيتها.

تنفيذ الخطة الوطنية للاستزراع المعتمدة من الوزارة في نطاق الاختصاص الجغرافي للهيئة. تأهيل وتدريب موظفي الهيئة لتطوير مهاراتهم وقدراتهم العلمية في تنفيذ وتحقيق أهداف ومهام الهيئة وفقاً لأولويات متطلبات العمل للهيئة والخطط والبرامج المقررة لهذا الغرض. التنسيق مع هيئة أبحاث علوم البحار لتأمين وتوفير احتياجاتها من الأبحاث السمكية اللازمة لتمكينها من أداء نشاطها العام على أكمل وجه.

إنشاء وإدارة مختبرات فحص ومراقبة جودة منتجات الأحياء المائية. إنشاء وإدارة قاعدة بيانات بما يكفل الإبقاء على تكامل وترابط محتوياتها ومكوناتها وتقديم الدعم الفني لبيئة

وعمليات التداول الإلكتروني للبيانات وتدفعها إلى مركز المعلومات السمكية في الوزارة عبر الأنظمة المعتمدة لدى الوزارة وتحري الوضوح في البيانات والتنسيق مع الوزارة فيما يتعلق بتحليل البيانات وتوظيفها لدعم صناعة القرارات في الوزارة والهيئة وفي دعم التخطيط والبحوث.



كيف نحافظ على تنمية وحماية المصائد السمكية والبحرية في الجنوب؟

في مجال تنمية الثروة السمكية، واستغلالها، وتطوير وسائل الصيد وتحسين معيشة الصيادين.

مادة (7): تمارس الهيئة في سبيل تحقيق أهدافها - وفي حدود نطاق اختصاصها الجغرافي - للمهام والاختصاصات التالية:

إنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة وتطوير وتنظيم الموانئ السمكية ومراكز الإنزال السمكي وساحات الحراج.

إعداد خطط إدارة المصائد السمكية وتحري توافقها مع الخطط والبرامج والاستراتيجيات المعتمدة من قبل الوزارة.

إدارة وتشغيل المصائد السمكية طبقاً لخطط تواكب الآليات والمعايير والخطط والاستراتيجيات المعتمدة من قبل الوزارة وبالاعتماد على أساليب الإدارة والتشغيل العلمية الحديثة.

الإدارة والإشراف المباشر على المصائد السمكية وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات المعتمدة من قبل الوزارة المتعلقة بإدارة المصائد واستغلال الموارد السمكية ومراقبة عمليات الإنتاج السمكي والتأكد من عدم تجاوز عمليات الاصطياد لمعدلات الإنتاج المسموح بها خلال كل موسم اصطياد ولكل نوع من أنواع الأحياء المائية المصرح بها.

إدارة وتنظيم والإشراف على عمليات صيد منتجات الأحياء المائية في الحياة البحرية للجنوب وعلى أنشطة الإنزال السمكي في مراكز الإنزال وعمليات بيع وشراء منتجات الأحياء المائية وتداولها ومناولتها ووزنها بالموازين الإلكترونية ونقلها وتحضيرها وتصنيعها وتسويقها محلياً وخارجياً والقيام بمهام ومتطلبات الرقابة والتفتيش البحري والساحلي وضبط الجودة على كافة الأنشطة السمكية وفقاً للتشريعات والأنظمة النافذة والتفتيش الدوري لغرض تطبيق المعايير الفنية.

بغية تحقيق الآتي: النهوض بطاقات المصائد السمكية ودعم بنائه الأساسية وتنفيذ السياسات المعتمدة من الوزارة الثروة الهادفة إلى تنظيم استغلال الأحياء المائية وتسويقها بما يعزز دور ومساهمة القطاع السمكي في زيادة الدخل القومي ودعم الاقتصاد الوطني. ترشيد استخدامات الموارد السمكية وتأمين مخزون سمكي مستدام وتحقيق الاستغلال الأمثل للثروة السمكية باعتبارها ثروة وطنية متجددة بهدف الوصول إلى أعلى مستويات الاستفادة المثلى من الثروة السمكية بالتنسيق مع الوزارة وهيئة الأبحاث السمكية.

بناء القدرات المؤهلة لتطوير وتعزيز كفاءة أداء المصائد السمكية الواقعة في نطاق الاختصاص الجغرافي للهيئة. حماية الأحياء المائية وبيئتها البحرية من عمليات الاصطياد العشوائي والأعمال والممارسات الضارة بها وتنمية وتحسين نوعيتها وجودتها بما يؤدي إلى استدامتها وزيادة مخزونها. تفعيل وتعزيز دور الرقابة والتفتيش البحري والساحلي وضبط الجودة والإحصاء السمكي بما يكفل الحفاظ على الثروة السمكية ومكافحة التهريب ومنع الصيد غير القانوني وغير المنظم.

تعزيز قدرات الدولة في التواجد في مواقع ومراكز الإنزال السمكي وتنظيم الأنشطة السمكية وضبط عمليات الإنتاج وتحصيل عائدات الدولة المستحقة على تلك الأنشطة وفقاً للتشريعات والنظم النافذة. الوصول إلى أعلى مستوى من الدقة في الإحصائيات والمعلومات المتعلقة بالإنتاج السمكي وحجم العمالة المشغلة والمستفيدة من القطاع السمكي وعن كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالأنشطة السمكية. المساهمة في تحقيق وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

الأهداف والمهام والصلاحيات مادة (6) تهدف الهيئة إلى تنفيذ السياسات والخطط والبرامج المقررة من قبل الدولة للقطاع السمكي في مجالات إدارة وتشغيل ومراقبة وتنمية المصائد السمكية وتنظيم استغلال الأحياء المائية وحمايتها في نطاق الاختصاص الجغرافي المحدد لها بموجب هذا القرار

المادي بدعم الاصطياد الوطني والوزارة. اصطياد أسماك الجذب والبطاط التي لم يتم اصطيادها مطلقاً حالياً مما يشكل اصطيادها فتح آفاق جديدة للاستثمارات المحلية والخارجية من جهة وتزويد مصانع التعليب بالمواد الخاصة من جهة أخرى ومما يعود بالنفع الكبير لصالح الوزارة والدولة.

استغلال وتشغيل الوحدات والمكونات الرئيسية والأساسية للهيئة العامة من ثلاجات رصيف عام وورش للصيانة والترميم وأعمال التصنيع للمنتجات البحرية والسمكية لغرض التصدير الخارجي.

تحقيق الأهداف والغايات الأساسية المنشودة من المنتجات السمكية لغرض الخزن الاحتياطي والاستراتيجي العام وبما يلبي احتياجات ومتطلبات الأسواق المحلية من المنتجات السمكية في أيام الشحة والحروب والعواصف وغيرها.

فتح آفاق جديدة في صيانة وترميم وبناء قوارب الصيد نوع الفيبرجلاس وغيرها من الصناعات المحلية في هذا الإطار وبالذات تاونك الماء (الشرب) والمراجيح المصنوعة من الفيبرجلاس وغيرها.

الرقابة والتفتيش الصارمة على عمليات الصيد البحري وتنمية وحماية المصائد السمكية البحرية في نفس الوقت تقنين عمليات الصيد البحري بشكل عام وبما يلبي حاجة ومتطلبات الدولة والوزارة والمواطنين ومناطق الاصطياد.

الأهداف والمهام والصلاحيات مادة (6) تهدف الهيئة إلى تنفيذ السياسات والخطط والبرامج المقررة من قبل الدولة للقطاع السمكي في مجالات إدارة وتشغيل ومراقبة وتنمية المصائد السمكية وتنظيم استغلال الأحياء المائية وحمايتها في نطاق الاختصاص الجغرافي المحدد لها بموجب هذا القرار

تواصل «الأمناء» نشر سلسلة من الحلقات دراسة لمقترحات وحلول لمعالجة القطاع السمكي في الجنوب العربي، والتي أعدها وكيل الثروة السمكية سابقاً، متقاعد حالياً، المهندس علي عبده ناجي أحمد، والذي عمل في ذلك القطاع لأكثر من (38) عاماً، كما أنه خريج ماجستير وبكلوريوس في مجالي ترميم السفن وتكنولوجيا إنتاج السفن من المملكة المتحدة بريطانيا وروسيا الاتحادية حالياً والاتحاد السوفيتي سابقاً.

وبعد أن تحدثنا في (الحلقة السادسة عشر) عن أهداف ومهام واختصاصات وصلاحيات هيئة المصائد السمكية بخليج عدن، وكذا كيف يجب تحسين معيشة الصيادين الجنوبيين، نتحدث اليوم في (الحلقة السابعة عشر) عن مواضيع أخرى.

الهيئة العامة للصيد البحري والمصائد السمكية (البحرية)

مما لا شك فيه أن مشروع مقترح بإنشاء الهيئة العامة للصيد البحري وتنمية وحماية المصائد السمكية يأتي انطلاقاً من أن هذه الهيئة تعتبر هيئة تخصصية متكاملة الجوانب من حيث أنها لها الحق الكامل بالصيد البحري في عموم دولة الجنوب العربي من جهة والحفاظ على تنمية وحماية المصائد السمكية والبحرية في عموم الجنوب العربي بشكل عام.

حيث إن هذه الهيئة ستحافظ على بعض الأهداف والغايات والمهام والاختصاصات الرئيسية للهيئة العامة للمصائد السمكية وخليج عدن والقائمة حالياً ولكن بحيث تتمتع بالازايا الأخرى من حيث المباني وميناء الاصطياد/ عدن والفلاجات القائمة حالياً والمختبر المركزي للقطاع السمكي من ناحية ومن ناحية أخرى ستكون في الأساس لهيئة تخصصية في مجالات الصيد البحري والتصنيع السمكي لتشغيل والصيانة والصادرات السمكية متخصصة من حيث الصيد البحري والعمليات التي تتبع ذلك من حيث التصنيع والتصدير الخارجي خلافاً إلى أعمال الرسو لقوارب الصيد وتشغيلها وصيانتها وترميمها حسب الدورات المتبعة بذلك ناهيك بأنها ستكون تخصصية بشأن التصدير الخارجي للمنتجات السمكية والبحرية كالخبار والشيوخ وزنج الأعماق والهاريك والياريكاً خلافاً إلى المنتجات السمكية التي يمكن اصطيادها من القاع للأغراض الرئيسية والهامة التالية:

الأسماك المتنوعة القاعية المرغوبة للمواطنين بهدف تغطية الأسواق المحلية في عموم الدولة. اصطياد المنتجات السمكية القاعية المرغوبة للخارج وبالتالي زيادة أعمال التصنيع والصادرات السمكية إلى الخارج مما يؤدي إلى رفد الاقتصاد الوطني بالعملة المحلية والأجنبية. الحبار الهاريكا والياريكاً والشيوخ وزنجة الأعماق التي لم يتم اصطيادها حالياً في عموم الدولة الجنوبية وتصديرها للخارج مما يفعل دور الصادرات المرجوة منها من حيث القدرة